الأمم المتحدة A/CONF.234/RPM.4/L.2/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
9 April 2019

Arabic, English and French only

اجتماع أفريقيا الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
أديس أبابا، ٩-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩

مشروع التقرير

المقرِّر: لونغا بينغو (جنوب أفريقيا)

إضافة

ثانياً- الاستنتاجات والتوصيات

١- أشارت أمينة اجتماع أفريقيا الإقليمي التحضيري إلى أنَّ لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية قد حددت على نحو دقيق الموضوع الرئيسي للمؤتمر الرابع عشر وبنود جدول أعماله ومواضيع حلقات العمل التي ستعقد في إطاره، وأقرت الجمعية العامة ذلك. وأكدت الأمينة، في هذا الصدد، أنه قد بُذل كل جهد ممكن لضمان ترشيد الموضوع العام للمؤتمر وبنود جدول أعماله ومواضيع حلقات عمله، وذلك حرصا على مواصلة النجاح الذي تحقق في المؤتمر الثالث عشر وإعمالا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٧١. وذكَّرت المشاركين بأنَّ الموضوع الرئيسي صُمِّم ليكون مظلة شاملة للبنود الموضوعية في جدول الأعمال ولمواضيع حلقات العمل والمناقشات التي ستجري في إطارها أثناء المؤتمر، ودعتهم، بناء على ذلك، إلى إجراء مناقشة عامة طموحة حول العلاقة بين الموضوع الرئيسي للمؤتمر والبنود الموضوعية في جدول أعماله، وما يترتب على تلك العلاقة من تبعات سياساتية. وأوضحت أنه من باب تيسير أعمال التحضير للاجتماعات الإقليمية التحضيرية وللمؤتمر نفسه والمناقشات التي ستُجرى خلالهما، فقد جمع دليل المناقشة بين بنود جدول الأعمال، التي تتناول مسائل تحظى باهتمام عالمي واسع النطاق، ومواضيع حلقات العمل ذات الصلة، على أنه من المفهوم أنَّ حلقات العمل هذه مصممة لتعالج مواضيع أكثر تحديدا وتستند إلى تجارب ونُهُج عملية.

100419 100419 V.19-01765 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢- وقدَّم ممثلو الأمانة عروضا إيضاحية بشأن الموضوع الرئيسي والبنود الموضوعية في جدول أعمال المؤتمر ومواضيع حلقات العمل التي ستعقد في إطاره.

٣- وبناء على وقائع هذا الاجتماع، أعد الموجز التالي للمداولات وحددت توصيات دون مفاوضات بين المشاركين.

ألف- الموضوع الرئيسي لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية: "النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"

ملخَّص المداولات

٤- ذكر العديد من المشاركين أنَّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي التزام جماعي للمجتمع الدولي ينبغي تنفيذه على جميع المستويات، الوطني والإقليمي والعالمي، وأبرزوا أهمية التدابير المشتركة المتخذة، بما في ذلك في المنطقة الأفريقية، من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها، ومنها معالجة مسألة القضاء على الفقر، والحد من أوجه التفاوت، وتعزيز النمو الاقتصادي، والحصول على الخدمات الصحية والوصول إلى العدالة، وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفراد المجتمع الذين يعانون من الهشاشة، ومنهم النساء والشباب والأطفال، وتعزيز ثقافة الامتثال للقانون، وكفالة ألا يتخلَّف أحد عن الركب، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية لبلدان المنطقة.

٥- ورحب العديد من المشاركين بالموضوع العام للمؤتمر الرابع عشر، الذي يركز على النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك الاجتماعات الإقليمية التحضيرية التي تعقد في جميع مناطق العالم. وأُكِّد على أنَّ الموضوع العام للمؤتمر الرابع عشر مهم للغاية في تسليط الضوء على أهمية ضمان العدالة الاجتماعية وبناء نظم فعالة لمنع الجريمة وللعدالة الجنائية تتسم بالقوة وباحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، مما يكفل سُبل الوصول إلى العدالة للجميع.

٦- وسلِّط الضوء على أهمية إعلان الدوحة، الذي اعتمد خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر، وعرض العديد من المشاركين ما بذلوه من جهود محددة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان الدوحة. وأبرز عدد من المشاركين الدور الهام الذي تضطلع به لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في تقديم مدخلات أساسية لخطة عام ٢٠٣٠، ولاسيما بشأن الهدف ١٦، وسلموا بالترابط الموجود بين سيادة القانون والتنمية المستدامة.

٧- وتبادل المشاركون معلومات بشأن الجهود التشريعية والمؤسسية والعملياتية التي تبذل على الصعيدين الوطني والإقليمي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما يدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك عن طريق آليات التنسيق المشتركة بين عدة قطاعات لضمان مشاركة جميع الجهات المعنية ذات الصلة، وتعزيز المؤسسات العاملة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وكذلك التصدي للتحديات المستمرة والمستجدة، ومنها الجريمة السيبرانية والجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والفساد والإرهاب والاتِّجار

بالأسلحة والاتِّجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وغسل الأموال والتدفُّقات المالية غير المشروعة وإساءة استغلال الموارد الوطنية وتغير المناخ والتحديات البيئية والاتِّجار غير المشروع بالمعادن الثمينة. وأثنى على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) لما قدمه من دعم للمنطقة.

٨- وأبرز بعض المشاركين أنَّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي بمثابة إطار للتصدِّي للتحدِّيات المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أوسع نطاقاً يتعلق بتعزيز التنمية المستدامة. وأشير إلى أهمية مشاركة الدول الأعضاء في الاجتماع المقبل للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠١٩.

٩- وأبرز العديد من المشاركين علاقة التعاضد القائمة بين سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية والتنمية المستدامة. وشدَّد المشاركون على أنَّ تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة أمر أساسي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأشير أيضا إلى أنَّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تُكمِّل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي حالياً من أجل التصدي للجريمة، ومنها الإطار الدولي الملزم قانوناً للتعاون الدولي في المسائل الجنائية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها. وأبرزت بعض الوفود أهمية مواءمة التشريعات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية في المنطقة بهدف تعزيز التعاون القضائي ودعم التدابير المشتركة في المنطقة.

١٠- وشدَّد عدد من المشاركين على أهمية تعزيز التعاون الدولي والشراكات الدولية، فضلا عن تعزيز توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات في المنطقة من أجل ضمان التنفيذ الشامل لخطة عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، شدد عدة مشاركين على أهمية التعاون بين الوكالات، وشجعوا جميع الجهات المعنية ذات الصلة على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي، في إطار ولايتها، على الانضمام إلى الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما يشمل كيانات الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات الدولية والإقليمية، ومؤسسات القطاعين العام والخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني.

نتائج المداولات

١١- حُدِّدت التوصيات التالية، التي لم يتفاوض المشاركون بشأنها:

(أ) تشجيع بلدان المنطقة على التنفيذ الفعال للأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦، مع ضمان مساهمة جميع الجهات المعنية ذات الصلة، ومراعاة الخصوصيات الوطنية لبلدان المنطقة؛

(ب) التأكيد على أهمية التعاون الدولي والشراكات الدولية، والتوسُّع في توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات لفائدة الممارسين في مجال العدالة الجنائية، ويشمل ذلك تدريب موظفي إنفاذ القانون في بلدان المنطقة من أجل ضمان التنفيذ العملي لخطة عام ٢٠٣٠ وإعلان كيوتو المقبل؛

(ج) اتباع نهج شامل في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون، وتعزيز المؤسسات العمومية ودور الجمهور العام وترسيخ ثقافة الامتثال للقانون كنهج لتعزيز ثقة الجمهور العام في القانون واحترامه وإنفاذه، وتعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة من خلال المساعدة القانونية؛

(د) التأكيد على الجانب المتمحور حول الناس من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتجسيد هذا النهج في سياسات منع الجريمة والعدالة الجنائية في المنطقة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمختلف الجهات المعنية المشاركة، ومنها الشرطة وأعضاء النيابة العامة وممثلو الدفاع والقضاة والضحايا والشهود، والمجتمع ككل؛

(هـ) التأكيد على أهمية جهود التنفيذ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من خلال توحيد جهود جميع الجهات المعنية ذات الصلة، ومنها كيانات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وخلق أوجه للتآزر بينها، في إطار ولاياتها، من أجل ضمان التنفيذ الشامل لخطة عام ٢٠٣٠؛

(و) إبراز أهمية قياس التقدم الملموس المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والنظر في اتخاذ خطوات في اتجاه مواءمة الجهود الوطنية المبذولة في المنطقة، بما في ذلك من خلال استخدام الآليات الإقليمية القائمة؛

(ز) التأكيد على أهمية تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال العمل على منع الجريمة والاضطلاع بنُهُج للعمل مع جهات متعددة من أصحاب المصلحة، وتعزيز التعاون بين الممارسين في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، والمجتمع المدني والجمهور، خاصة من خلال تقصي السبل المبتكرة والفعالة لتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتعاون بين الوكالات.

باء- البنود الموضوعية وحلقات العمل

١- الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (البند ٣ من جدول الأعمال)؛ ومنع الجريمة بالاستناد إلى الأدلة: الاستفادة من الإحصاءات والمؤشرات والتقييم في دعم الممارسات الناجحة (حلقة العمل ١)

ملخَّص المداولات

١٢- أقرَّ المشاركون بأن الفقر والجوع والبطالة وعدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، هي الأسباب الجذرية للجريمة والعنف وبأنَّ استراتيجيات منع الجريمة ينبغي أن تتضمن تدابير موجهة تحديدا لمعالجة هذه الأسباب. وأكد العديد من المشاركين على أنَّ التدابير التعليمية والاجتماعية والصحية تشكل أدوات هامة لتعزيز الجهود المبذولة من أجل منع الجريمة ولمعالجة بعض أسبابها الجذرية.

١٣- وشدَّد العديد من المشاركين كذلك على أنَّ التعليم يقوم بدور تحفيزي في إطار النُّهُج المتكاملة لمنع الجريمة. وشدَّد عدد منهم على ضرورة المضي قُدُماً في تعزيز الجهود المحلية والوطنية

والإقليمية والدولية الرامية إلى نشر التعليم بغية تزويد الناس، لا سيما الأطفال والشباب، بالقدرات اللازمة للاضطلاع بدورهم المنشود كعوامل للتغيير الإيجابي. وأشير في هذا الصدد إلى مشاركة الشباب في الأحداث الكبرى، مثل المنتدى الدولي للشباب.

١٤- وشدَّد عدة مشاركين على أهمية تعزيز ثقافة الامتثال للقانون في سياق منع الجريمة، مع التركيز على تعزيز الثقة لدى الجمهور في القانون واحترامه وإنفاذه.

١٥- كما أشار العديد من المشاركين إلى أنَّ الشباب والأطفال يشكلون عناصر فاعلة رئيسية في مبادرات منع الجريمة، وإلى أنَّ المؤتمر المقبل ينبغي له، ضمن أمور أخرى، التركيز على التدابير العملية التي تمنع تجنيد العصابات الإجرامية للأطفال والشباب وتوريطهم في الجريمة.

١٦- وأشار عدد من المشاركين أيضا إلى أهمية الخفارة المجتمعية في منع الجريمة على الصعيد المحلي. وأشير إلى أنَّ من غير الممكن التصدي للتطرف العنيف دون تعاون المجتمعات المحلية مع الشرطة، مما يعزز بدوره ثقة الجمهور في إنفاذ القانون.

١٧- وأكد عدة مشاركين على أهمية إدماج المنظور الجنساني في تدابير وسياسات منع الجريمة والعدالة الجنائية، والتأكد من أنَّ الاحتياجات المحددة للنساء تؤخذ بعين الاعتبار في جميع استراتيجيات منع الجريمة.

١٨- وسلِّم أيضا بأن توفير الخدمات العمومية والموارد الكافية، بما في ذلك الموارد البشرية، أمر أساسي في ضمان فعالية نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية.

١٩- وشدَّد المشاركون كذلك على أهمية الاستثمار في برامج التدريب وبناء القدرات الموجهة للممارسين، ومنهم أعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة والمراقبة والمؤسسات الإصلاحية، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الممارسين في مجال العدالة الجنائية من أجل التصدي بفعالية للجريمة، بما يشمل الجريمة المنظمة عبر الوطنية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٢٠- وأشير أيضا إلى أنَّ الطابع المتطور للعنف المتصل بالعصابات والتحديات الأخرى المتعلقة بالجرائم الحضرية أمران يتطلبان اتباع نُهُج متخصصة ومحددة الأهداف لمنع الجريمة، لا سيما من أجل منع تورط الشباب، وإلى أنَّ بإمكان المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعم الدول الأعضاء في تحليل الاتجاهات الحديثة والممارسات الجيدة بغية التصدي للعنف المتصل بالعصابات والجرائم الحضرية.

٢١- وأُكِّد على أهمية نُهُج منع الجريمة القائمة على الأدلة، بما يشمل تدعيم عمليات جمع البيانات. وأبرز العديد من المشاركين الحاجة إلى رصد وتقدير وتقييم أثر برامج منع الجريمة حتى تكون تدابير التصدي لها أكثر استنارة في المستقبل. وأبرز بعض المشاركين الحاجة إلى وجود إحصاءات موثوقة بشأن الجريمة وإجراءات العدالة، وكذلك لأغراض البحث من أجل وضع سياسات ترمي إلى منع الجريمة ومعاودة الإجرام.

٢٢- وذُكر كذلك أنَّ تغير المناخ يؤثر على الجريمة والعنف، وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في استراتيجيات وسياسات منع الجريمة.

نتائج المداولات

٢٣- حُدِّدت التوصيات التالية، التي لم يتفاوض المشاركون بشأنها:

(أ) النظر في الصلات الموجودة بين الفقر والجريمة وأثرها على التنمية المستدامة؛ والحد من أوجه التفاوت المؤدية إلى الجريمة؛ وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأفراد الأكثر هشاشة في المجتمع؛

(ب) تعزيز العمالة، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير مثل فرص العمل الانتقالية والائتمانات الصغرى، وتحسين الأحوال المعيشية والسكنية، وتعزيز سبل حصول الجميع على الخدمات العمومية والتعليم والإنترنت والتكنولوجيات الجديدة بغية الحد من أوجه التفاوت وزيادة القدرة على التصدي للجريمة؛

(ج) توفير برامج للتدريب المهني وبرامج تهدف إلى منع تعاطي المخدرات والنزعات الراديكالية داخل المؤسسات الإصلاحية؛

(د) تعزيز الحوار والإصلاح الدينين من أجل معالجة التطرف والكراهية، وتشجيع استخدام وسائط الإعلام العصرية من أجل زيادة التوعية؛

(هـ) تعزيز التعاون بين السلطات المختصة من أجل توفير برامج تعليمية للأطفال والشباب توفر لهم ما يلزم من معارف وقيم ومهارات حتى يساهموا في بناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع؛

(و) تعزيز التدابير التي ترسِّخ ثقافة الامتثال للقانون من أجل منع الجريمة؛ وتعزيز ممارسات الخفارة المجتمعية الفعالة بغية توطيد الثقة والتعاون بين المواطنين والشرطة؛

(ز) معالجة آثار الاقتصادات غير الرسمية على الجريمة وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك من خلال توطيد الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال منع الجريمة والتصدي لها؛

(ح) وضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمنع الجريمة وتنفيذها وتعزيزها، وجعل التدابير المراعية للاعتبارات الجنسانية جزءا لا يتجزأ من أي سياسات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

(ط) ضمان توفير الحماية الكاملة للأطفال وتعزيز حقوقهم وتوفير الدعم التقني للممارسين وموظفي إنفاذ القانون والقضاة؛

(ي) تعزيز قدرة موظفي إنفاذ القانون وموظفي العدالة الجنائية من خلال التدريب، باعتباره عنصرا رئيسيا في التصدي للجريمة على الصعيد الوطني وتعزيز التعاون بين الممارسين على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ ومواصلة دعوة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى تقديم المساعدة التقنية بناء على الطلب؛

(ك) تحسين جمع البيانات وتعزيز التعاون في مجال إحصاءات الجريمة من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالجريمة، بسبل منها توفير الدعم من

المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، واعتماد استراتيجيات لمنع الجريمة وتدابير للعدالة الجنائية لمكافحة الجريمة استناداً إلى أدلة فعلية.

جيم- مسائل عامة

ملخَّص المداولات

٢٤- أشار عدد من المشاركين إلى أهمية مراعاة الإيجاز والاختصار في إعلان كيوتو، من أجل توجيه رسالة سياسية قوية، تتناول الموضوع العام للمؤتمر، فضلا عن تجسيد التحديات والأولويات والخصوصيات الإقليمية. ورئي أنَّ بالإمكان استكمال بيان سياسي قصير يصدره الممثلون الرفيعو المستوى بوثيقة عملية المنحى مع تقديم توصيات سياساتية عملية.

٢٥- وسلط المشاركون الضوء على الدور الرئيسي الذي تضطلع به لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، حيث تتناول جميع الجوانب المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وتوفر منتدى لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات في مجالات مختلفة، منها تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة.

نتائج المداولات

٢٦- حُدِّدت التوصيات التالية، التي لم يتفاوض المشاركون بشأنها:

(أ) النظر في مراعاة الإيجاز والاختصار في إعلان كيوتو مع توجيه رسالة سياسية قوية، تتناول جملة قضايا منها الالتزام المشترك للمجتمع الدولي بتنفيذ خطة التنمية المستدامة، وتجسد، استنادا إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة، الأولويات الرئيسية للمنطقة، ومنها أهمية تعزيز التعاون في التصدي للتحديات المستمرة والمستجدة، مثل الجريمة السيبرانية والجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والفساد والإرهاب والاتِّجار بالأسلحة والاتِّجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وغسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة واستغلال الموارد الوطنية وتغير المناخ والتحديات البيئية والاتِّجار غير المشروع بالمعادن الثمينة؛

(ب) مواصلة تعزيز دور لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بهدف كفالة المتابعة الشاملة داخل اللجنة لنتائج مؤتمرات الأمم المتعلقة بالجريمة، بما في ذلك التركيز على تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بين أصحاب المصلحة المعنيين، ومن ثم العمل أيضا على معالجة أوجه الترابط بين أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة.